توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق

المدرس الدكتور
سطام حسين علوان(*)

ملخص

ان توجهات السياسة الخارجية التركية بعد عام ٢٠٠٢، قد جاءت في إطار " التصور العثماني الجديد" المستند إلى نظرية "العمق الاستراتيجي " التي صاغها الدكتور احمد داود اوغلو ، حيث تجسدت أولاً بامتناع تركيا عن توفير التعاون مع واشنطن في غزو العراق عام ٢٠٠٣/ ثم توالت المواقف التركية المشابه لقد حل على أنها في مساراتها الايجابية، على الرغم من ترافقها المشاكل ثلاث هي: مشكلة حزب العمال الكردستاني التركي مشكلة الشركات في العراق، ومشكلة المياه.

لقد أمضى البحث من خلال فقراته الثلاثة إلى قدرة حكومات البلدين تركيا والعراق على استيعاب هذه المشاكل والتوجه نحو معالجتها بالتعاون المشترك والمزيد من المرونة والانفتاح

المقدمة:

تعد تركيا من بين أبرز دول منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمة هذه الدول، من حيث تواجدها في القضايا الشرق أوسطية بشكل خاصة، وفي الأقاليم المحيطة بالشرق الأوسط. وغالباً ما توصف سياستها الخارجية التي تقوم بها، بأنها حاملة لدينامية كبيرة، وتتسم بالمبادرة وليس برد الفعل.

وتحاول تركيا أن تحتل، على وفق هذا التصور، موقعاً متميزاً في الترتيبات الأقليمية الجارية في المنطقة، مستندة على مداخل موقعها الجغرافي– السياسي، وثروتها المائية، وقوتها العسكرية، فضلاً عن سعيها نحو تسويق وضعها بوصفها دولة ديمقراطية وعلمانية في المنطقة، مما يوفر لها امكانية أن تصبح جسراً بين العالمين الغربي والاسلامي.

والواقع أن دور تركيا قد تحول، في المرحلة الراهنة، من دور الوكيل الاقليمي الى دور الوسيط الاقليمي الذي انطوى على بلورة سياستها الخارجية في إطار إعادة تموضع تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية، ووظائفها ضمن حلف شمال الاطلسي، تشهد وضعاً جديداً من التغيير يتماشى مع التطورات التي شهدتها العلاقات الدولية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، تنخرط، وفق عمقها الاستراتيجي، في دبلوماسية ناشطة، مرنة، ومتحركة في دور الموازن والمطمئن والمحاور، وهي وظائف متكاملة حيناً ومتداخلة أحياناً، فتركيا الجديدة هي تركيا الشرق أوسطية والآسيوية والاسلامية والأطلسية والأوروبية.

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

لقد تشكلت التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية منذ أن أصبح حزب العدالة والتنمية القوة السياسية الأولى في البلاد بعد حصوله على أربعة وثلاثين في المائة من الأصوات خلال الانتخابات المبكرة في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٢. وأصبح لديه ثلاثمائة وثلاثة وستون نائباً من أصل خمسمائة وخمسين يضمهم البرلمان التركي. وهي المرة الأولى منذ عام ١٩٨٧ يتولى حزب تركي المسؤوليات الرسمية الحكومية من دون أن يضطر الى تشكيل ائتلاف.

لقد جاءت هذه التوجهات في إطار "التصور العثماني الجديد" الذي اعتمدته سياسة أنقرة الخارجية استناداً الى نظرية "العمق الإستراتيجي" التي صاغها الدكتور احمد داود أوغلو، بصفته كبير مستشاري رئيس الحكومة السيد رجب طيب أردوغان لشؤون السياسة الخارجية ووزير الخارجية الحالي، وهو أستاذ محاضر سابق في العلاقات الدولية.

ويبدو أن أول توجه تركي جديد حيال العراق قد تمثل بامتناع تركيا عن توفير التعاون المطلوب من الولايات المتحدة الاميريكية تمهيداً لغزو العراق في آذار من العام ٢٠٠٣ حيث رفض البرلمان التركي نشر القوات الأمريكية على الأراضي التركية.

ثم تبع ذلك مواقف تركية عديدة تداخلت وتراكمت مع مرور الوقت لتشكل سياسة تقوم على العوامل السياسية، أو على القوة الناعمة أكثر منها على القوة الشديدة. ولا شك أن توجه تركيا حيال العراق يأتي على وفق الانخراط التركي الجديد في الشرق الأوسط عموماً بعد فشل السياسات الأمريكية، وضعف الحضور الأوروبي، وغياب الدور الروسي، وهذه العوامل هي التي سمحت لتركيا بتأكيد نشاطها الدبلوماسي المبني على معاملة أي أزمة في الشرق الأوسط على أساس أنها تؤثر بشكل مباشر على دول المنطقة فضلاً عن تأثيرها على أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

والواقع أن مسيرة العلاقات بين تركيا والعراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن تدلل على أنها في مسارات إيجابية تتوافق فيها المصالح السياسية والرغبة الصادقة في التعاون النزيه المثمر، سيما وأن الدولتين تربطهما أواصر من العلاقات التاريخية لا تنفصم.

لقد رافقت هذه المسيرة من العلاقات الإيجابية بين البلدين الجارين المسلمين ثلاث مشكلات هي: مشكلة حزب العمال الكردستاني التركي الذي يتخذ من شمال العراق قواعد له. ومشكلة تركمان العراق عندما يصار الى تنفيذ المادة ١٤٠ من دستور العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ، فضلاً عن مشكلة المياه.

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على توجهات السياسة الخارجية التركية التي تديرها حكومة حزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢ حيال العراق وذلك من خلال ثلاثة مباحث وخاتمة. يتناول المبحث الأول طبيعة السياسة الخارجية التركية من الكمالية الى العثمانية الجديدة. ويوضح المبحث الثاني الطريقة التي تعاطت وفقها تركيا مع العراق بعد عام ٢٠٠٣. أما المبحث الثالث فيسعى الى الوقوف على المشكلات التي تجابه مساعي كل من تركيا والعراق نحو الارتقاء بعلاقاتهما الى مستويات أرحب وأسع. وأخيراً نسعى في الخاتمة الى تلمس ما يمكن استخلاصه من مسيرة توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية تجاه العراق

منذ عام ٢٠٠٢ حتى الآن، والتي من شأنها المساهمة في تعزيز التعاون بين صانعي القرار في الدولتين وذلك عندما يسيروا على هديها في احتواء المشكلات المتواجدة وبالاتجاه الذي يفضي الى معالجتها بالوسائل السياسية والطرق الدبلوماسية. سيما وأن رؤساء حكومات البلدين قد استمرا في مواقعهما الرسمية، حيث تولى رئاسة الحكومة في العراق نوري المالكي في حين تولى رئاسة الحكومة في تركيا رجب طيب أردوغان بعد فوز حزبه في الانتخابات التركية التي جرت في الثاني عشر من شهر حزيران للعام الحالي ٢٠١١، مما يوفر فرصاً أفضل أمام قادة البلدين للسير بالعلاقات العراقية التركية نحو التقدم والازدهار.

المبحث الأول: السياسة الخارجية التركية من الكمالية الى العثمانية الجديدة

مرت السياسة الخارجية التركية، منذ تأسيس دولة تركيا الحديثة عام ١٩٢٣ وحتى الوقت الحاضر، بمرحلتين، تمثلت المرحلة الأولى بما يعرف بالمرحلة الكمالية (١٩٢٣-٢٠٠٢) وتمثلت المرحلة الثانية بما يعرف بالمرحلة العثمانية الجديدة (٢٠٠٢- ٢٠١١)، ويعد الثالث من شهر تشرين الثاني اليوم الفاصل بينهما، ويمكن تلمس توجهات السياسة الخارجية التركية لكل مرحلة على النحو الآتي:-

أولاً: المرحلة الكمالية (١٩٢٣-٢٠٠٢)

وهي المرحلة التي أخذت تسميتها عن اسم مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك (١٩٢٣-١٩٣٨)، حيث تكيفت توجهات سياستها الخارجية، في البداية على أقل تقدير، مع الشروط التي فرضتها القوى الكبرى على تركيا لدى تأسيسها، وهي الشروط المتعلقة بالمجال الجغرافي للسياسة التركية، أي أن تكون للدولة سياسة واحدة ضمن حدود المربع الاناضولي، وأن ترفض الموروث العثماني والإسلامي، وأن تنأى بنفسها عن الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز[١].

وتمشياً مع هذه الشروط جاء التحرك الثلاثي لأتاتورك، الذي تمثل في العلمنة وتغيير الأبجدية العربية الى اللاتينية وتطهير اللغة التركية من الكلمات العربية. وقد تم تفسير هذا التحرك من قبل العرب بأنه تحرك معادٍ لهم وإجراء من أكثر الإجراءات التي تزيد الحاجز النفسي بين الأمتين مرارة وقسوة[٢].

ويبدو أن الإشارة الى "العالم التركي" كانت أمراً مشبوهاً في تركيا منذ تأسيسها، على أساس أن هذا المفهوم أكسب دلالة سلبية لارتباطه بالحركات القومية (تجمع الشعوب التركية) أو الحركات الطورانية (وحدة الشعوب التركية المغولية والفلندية- المجرية في مواجهة النزعة السلافية)، وهي حركات وطروحات أحتكرها اليمين المتطرف في تركيا ودانها مصطفى كمال رسمياً. وانطلاقاً من الحرص على إنقاذ "منطقة القلب" من الإمبراطورية العثمانية المنهارة، ضمن الحدود التي رسمها "الميثاق الوطني، تخلى أتاتورك عن أي تطلعات الى الأجزاء غير التركية من السلطنة، مثلما تجاهل الشعوب التركية في آسيا الوسطى، مركزاً جهوده على بلاد الاناضول ومبتعداً عن الطموحات غير الواقعية في حينه لدعاة "الوحدة التركية الشاملة""[٣].

[١] ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية/ بيروت/ الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى ٢٠١٠، ص٣١.

[٢] أمين شاكر وسعيد العريان ومحمد مصطفى عطا، تركيا والسياسة العربية، مصر: دار المعارف، بدون تاريخ، ص ص١٠٠-١١٣.

[٣] ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق، مصدر سابق ذكره، ص٢١.

وبقدر ما كان التهديد السوفيتي هاجساً مهيمناً على السياسة الخارجية التركية منذ الحرب العالمية الثانية، عندما تبين أن المغالاة في نزعة التماثل باوروبا والغرب تمتع تركيا من إدراك التطور الحاصل في النظام العالمي عقب وفاة ستالين، وتحول دون الانفتاح على العالم الثالث. وقد واجهت البلاد، نتيجة لذلك صعوبة التكيف مع الانفراج، ولم تتمكن خلال تلك المرحلة من الاندماج في التقسيم العالمي الجديد للعمل، وبقي الدور التركي مهمشاً نسبياً حتى الثمانينيات من القرن العشرين حيث تكيفت تركيا على نحو أفضل مع التقسيم العالمي، نتيجة التغيير الأساسي في تركيا الكمالية بدأ بعام ١٩٨٠ عندما شرعت الدولة في فتح أبواب البلاد للنظام الاقتصادي العالمي[٤].

وفي نطاق السياسة الخارجية، استمر تأكيد انتماء تركيا الى العالم الغربي، وخصوصاً طلب الانضمام الى الأسرة الأوروبية، وذلك على الرغم من توثيق الروابط الاقتصادية بالعالم العربي والإسلامي. وهكذا فأن النخبة التقليدية التي تتمسك بالنموذج الغربي وترى في الإسلام خطراً، ظلت تتطلع الى المشاركة في عملية البناء الأوروبي لفوائدها السياسية، في حين أن النخبة الجديدة التي اندفعت الى واجهة الأحداث بفضل تجربة الرئيس التركي الراحل "توركوت أوزال" وحزب "الوطن الأم" في هذه المشاركة المتعثرة مزايا تجارية في الدرجة الأولى[٥].

وخلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، الذي ابتدأ بالغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، حيث أعاد تذكير الغرب، الحريص على إمداداته النفطية، بأهمية تركيا الحيوية بالنسبة الى أمنه، حصل تطوران مهمان شكلاً، حسب التصور العربي بمثابة التهديد الإستراتيجي التركي ضد العرب خلال هذا العقد[٦]. وهذان التطوران هما:

١. تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ وانعكاساته على القوقاز وآسيا الوسطى، حيث تعيش شعوب لها جذور مشتركة مع أتراك الاناضول، تمثلت بظهور الجمهوريات المستقلة الخمسة هي تركمنستان وأوزبكستان وقرغيزستان وكازاخستان وطاجكستان في آسيا الوسطى وأذربيجان في القوقاز، الأمر الذي فتح للدبلوماسية التركية آفاقاً جديدة، ومسؤوليات جديدة، وبهذا صارت تركيا بمثابة القطب الجاذب لهذه الجمهوريات، أكسبت السياسة الخارجية التركية أبعاداً إضافية تفرض على أنقرة المتصرف كقاطرة لدفع هذه الجمهوريات المستقلة حديثاً الى حضن النظام الدولي الجديد[٧].

وكان هذا الدور الجديد المتصور عربياً يتمثل في تحقيق دور قيادي في هذا النظام الجديد، وبعث الأحلام الإمبريالية القديمة، وتأسيس "تركيا العظمى"[٨].

---

[٤] المصدر نفسه، ص١٩.

[٥] المصدر نفسه، ص٢٠.

[٦] تركي علي الربيعو، تركيا والنظام الإقليمي العربي، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد ٣٨، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، ص ص١٤٥–١٦٧.

[٧] ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق، مصدر سابق ذكره، ص ص٢٣–٢٤.

[٨] تركي علي الربيعو، تركيا والنظام الإقليمي العربي، مصدر سابق ذكره، ص١٥١.

كذلك جرى الحديث عن "إمبريالية تركية جديدة" وعن "الطورانية" أو تشكيل "الكتلة التركية" أو "عالم" تركي يتكون من تركيا والدول التركية في آسيا الوسطى، وهذه الدول مجتمعة تبلغ تقريباً حجم العالم العرب. وكانت هناك مخاوف من احتمال أن يزيد هذا التطور المنافسة بين هذين "العالمين" وأن يخل بتوازن القوى في المنطقة[9].

٢. اتفاق التعاون الإستراتيجي التركي- الإسرائيلي لعام ١٩٩٣ لقد سعت تركيا خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي للاستفادة من قوتها العسكرية، ومن عضويتها في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، حيث أن تركيا ثاني أكبر قوة عسكرية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الحلف، الى المشاركة بفعالية في مشروعات الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وذلك لتدعيم دورها السياسي الإقليمي، فقد عقدت تركيا اتفاقيات تسمح فيها للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام الأراضي التركية كمخزن للأسلحة والذخائر الأمريكية، كما طرحت عقد اتفاقيات أمنية ثنائية مع دول الخليج العربية، وأبدت استعدادها لتوظيف خبرتها في إطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في إجراءات وتدابير بناء الثقة في المنطقة[10].

وفي السياق ذاته، عقدت تركيا اتفاقاً للتعاون الإستراتيجي مع إسرائيل في مختلف المجالات وذلك بتاريخ ١٢ تشرين الثاني من العام ١٩٩٣، وقد تطور الأمر الى عقد تحالف عسكري تركي- إسرائيلي في شباط لعام ١٩٩٦، تضمن إجراء مناورات وتدريبات، وتعاون وتنسيق مشترك بين الطرفين في مجالات عديدة، كما تضمن إنشاء ما يسمى "المنتدى الأمني للحوار الإستراتيجي بين تركيا وإسرائيل"[11]. كما أجرت تركيا المناورات العسكرية البحرية التركية- الإسرائيلية في السابع من كانون الثاني لعام ١٩٩٨. ونظراً لقرار الأردن المشاركة بأن تأخذ دور المراقب فيه، فقد وصفه بعض المعلقين العرب بأنه مؤامرة ضد الدول العربية والإسلامية، وبأنه عمل وقح وعدواني يسعى الى خلخلة الأمن والاستقرار الإقليمي والعودة بالمنطقة الى سياسة التحالفات والمحاور، وتقديم تسهيلات لعدو العرب والمسلمين[12].

ثانياً: المرحلة العثمانية الجديدة (٢٠٠٢-٢٠١١).

وهي المرحلة التي مثلت إعادة توجيه علاقات تركية الخارجية في إطار التصور العثماني الجديد، الذي اعتمدته سياسة أنقرة الخارجية منذ أن تسلم حزب العدالة والتنمية زمام الأمور في شهر تشرين الثاني لعام ٢٠٠٢ استناداً الى نظرية العمق الإستراتيجي التي وضعها الدكتور احمد داوود أوغلو. والذي يذهب الى أن

---

[9] حسين معلوم، الصراع التركي- الإيراني وتداعياته على المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، ص ص٢١٧-٢٢٠.

[10] جلال معوض، تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي: الجانب الأمني، مجلة شؤون عربية، العدد ٦٧، أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، ص ص٥١-٦٤.

[11] هيثم الكيلاني، تركيا والعرب، سلسلة "دراسات إستراتيجية"، العدد ٦، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦، ص ص٤١-٤٢.

[12] أوفرا نبجيو وجنس أوزكان، التصورات العربية لتركيا وانحيازها الى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية- أبو ظبي، سلسلة دراسات عالمية، العدد ٥١، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، ص٤٢.

السياسة الخارجية التركية كانت تفتقر الى التوازن بسبب تركيزها المفرط على العلاقات بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية الى درجة اهتمام مصالح تركيا مع الدول الأخرى، خصوصاً دول الشرق الأوسط. ويعتبر أنه خلافاً للقوى الاستعمارية التي أدامت صلتها مع مستعمراتها التي استقلت عنها ضمن روابط مختلفة مثل رابط دول الكومنويلث البريطاني، فأنه تركيا أهملت خلال السنوات الثمانين الأولى بعد تأسيسها عام ١٩٢٣، العلاقات بالدول المستقلة التي انبثقت من الولايات العثمانية السابقة في المشرق والمغرب العربيين، وأنها تحتاج الى الاضطلاع بدور أكبر في هذه الدول[١٣]. ويتبين من مقاربة العثمانية الجديدة لحزب العدالة والتنمية أنها تقوم على مجموعة من الاستعدادات والتوجيهات السياسية تتوزع على ثلاثة محاور هي:[١٤]

١. المحور الأول: الاستعداد للتصالح مع إرث تركيا الإسلامي والعثماني في الداخل كما في الخارج. وفي إطار هذا المفهوم السياسي الجديد، يتعين على تركيا أن تمارس دوراً أكثر حيوية في السياسة الخارجية، وأن تعتمد "القوة الناعمة سياسياً واقتصادياً في الولايات العثمانية السابقة".
٢. المحور الثاني: استحضار إرث القوة العظمى العثماني، وإعادة تعريف هوية البلاد الإستراتيجية والقومية. ويقود هذا المحور للعثمانية الجديدة، التي تنظر الى تركيا كقوة إقليمية كبرى، ومن ثم لابد لتركيا بصفتها دولة محورية تعكس ثقافتها الإستراتيجية الأبعاد الإستراتيجية للإمبراطوريتين العثمانية والبيزنطية، أن تضطلع بدور دبلوماسي وسياسي واقتصادي فعال في منطقة واسعة تقوم فيها بوظيفة المركز.
٣. المحور الثالث: التمسك بهدف الانفتاح على الغرب على غرار ما كانت تفعل أسطنبول في العهد الإمبراطوري مراعية موضعها بين أوروبا وآسيا، وللإرث الأوروبي أهمية كبيرة للعثمانيين الجدد، فهم منضمون ومنفتحون على الغرب والنفوذ الغربي مثلما هم وثيقوا الصلة بالإرث الإسلامي والشرقي.

وعليه يمكن تلخيص، على وفق هذه المحاور، المفارقة الواضحة بين نهجي العثمانية الجديدة والكمالية وهي:

١. تميل العثمانية الجديدة الى اتباع سياسة إقليمية فاعلة وطموحة في منطقة الشرق الأوسط، بينما تتبع الكمالية سياسة انعزالية وحذرة.
٢. أن انفتاح العثمانية الجديدة على التعددية الثقافية والعلمانية الليبرالية، يسمح لها بقبول الحقوق الثقافية للمكونات القومية والتعبير عن هوياتها الخاصة بها، وإفساح المجال للإسلام بلعب دور بناء الهوية المشتركة، بعيداً عن نزوع الكمالية وغلاة القوميين الأتراك الى تذويب الهويات القومية الثقافية والسياسة.

ومهما تكن طبيعة هذه المفارقة، فقد يبدو من المناسب التذكير أن تصورات قادة حزب العدالة والتنمية إنما يستند الى مقاربة الرئيس التركي الراحل توركوت أوزال التي تقضي بإعادة اكتشاف إرث تركيا الإمبراطوري والعمل لإجماع قومي جديد يوفر للهويات المتعددة فيها مناخاً ملائماً للتعايش،علاوة على موازنة الهاجس الكمالي الخاص بالهوية الغربية لتركيا.

المبحث الثاني: طريقة التعامل التركي مع العراق

---

[١٣] ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق، مصدر سابق ذكره، ص٨٣.

[١٤] المصدر نفسه، ص ص٨٤–٨٥.

يمكن تلمس التطبيق العملي للاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية في تعاطيها مع العراق، من خلال مواقف عديدة تداخلت وتراكمت مع الوقت لتشكل سياسة تقوم على العوامل السياسية، أو على القوة الناعمة أكثر منها على القوة الشديدة، والتي شكلت مكونات بنائها على ما يأتي:[١٥]

أ. حوار مع دول الجوار العراقي وذلك لتحسين الإدارة المستقرة الأزمة العراقية على نطاق الشرق الأوسط.

ب. التخلي عن المقاربة الأمنية الضيقة إزاء العراق، والتي كانت تركز على قضيتي كردستان العراق وكركوك، وانتهاج مقاربة سياسة أكثر للعراق تقوم على إستراتيجية التوازن.

ج. بناء علاقات حسنة مع عدد من الأطراف والشخصيات العراقية.

د. الابتعاد، قدر الإمكان، عن سياسة تتسم بمشاغل أثنية إزاء التركمان العراقيين.

هـ. مقاربة مرنة أكثر للسياسات العراقية وعملية البناء الدستوري مع ذلك فأن التحدي الأكبر الذي واجه حكومة حزب العدالة والنخبة قد ترجمه طلب الولايات المتحدة الأمريكية من تركيا للتعاون في نشر القوات الأمريكية على الأراضي التركية تمهيداً لغزو العراق وإسقاط نظامه، على أساس أن الإدارة الأمريكية كانت تنظر الى تركيا بصفتها حليفاً موثوقاً، غير أن البرلمان التركي أتخذ قراراً في آذار من العام ٢٠٠٣، رفض بموجبه الطلب الأمريكي، والذي جاء منسجماً مع تعهد حزب العدالة والتنمية بأنه بعد فوزه في انتخابات تشرين الأول ٢٠٠٢ يلتزم بالكامل برفض الحملة العسكرية على العراق.

ولا شك أن قرار الامتناع التركي عن توفير التعاون المطلوب مع واشنطن، بقدر ما كشف التعاطي التركي الجديد حيال العراق، وما نتج عنه من آثار انعكست، ليس عراقياً فحسب وإنما كذلك انعكست إقليمياً ودولياً.

حيث شكل البدايات الأولى للتطبيق الفعلي لمفهوم "العثمانية الجديدة"، فالقرار جاء جريئاً وصائباً، حيث لا يمكن تجاهل الإجماع الذي حظي به لدى الرأي العام التركي في حينه، خصوصاً أن الأكثرية الساحقة من الشعب التركي عارضت الانصياع للسياسة الأمريكية في العراق. وبهذا الصدد يجب الإقرار بأن للرأي العام كلمته في دوائر صنع القرار التركي، كون تركيا دولة تساهم المصالح الاقتصادية الخارجية في توسيع قاعدة صوغ السياسة الخارجية، وفي رفد العملية بعناصر جديدة في رأي عام واسع يتشكل من الأهداف الاقتصادية والتجارية التي قد يطلبها رجال الأعمال من السياسة الخارجية والمجموعات الإسلامية والمشاعر التي تقحم عاملاً إسلامياً في السياسة الخارجية التركية[١٦].

يضاف الى ذلك الى أن القرار قد أثار ارتياحاً لدى غالبية الأتراك لكونه أبعد البلاد عن التورط في التزام عسكري لا مبرر له، وتجدر الإشارة الى أن تركيا قد حددت لنفسها إستراتيجية جديدة على وفق هذا القرار تستند الى تقليد قديم يقوم على الممانعة إزاء نزول أعداد كبيرة من القوات الأجنبية على أراضيها على وفق أسس غير محددة،

---

[١٥] المصدر نفسه، ص ص٧٣-٧٤.

[١٦] المصدر نفسه، ص ص٦٩-٧٠.

خصوصاً اذا كانت هذه القوات تابعة لدولة كبرى، والاحتفاظ بحقها في الفصل بين علاقاتها الإستراتيجية الشاملة وقضايا إقليمية محددة خصوصاً اذا كانت تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط.

ولا يفوتنا في هذا السياق الإشارة الى أن تركيا كانت حريصة على توفير مجال من المرونة في اتخاذها هذا القرار، بأن البرلمان التركي قد فوض الحكومة في اتخاذ القرار الخاص بالسماح بعبور الطائرات الأمريكية والبريطانية للمجال الجوي التركي لشن غاراتها على العراق، في محاولة لاتباع سياسة قائمة على تعدد الخيارات مما يتيح لها المجال في تغيير المواقف على وفق المستجدات الداخلية والخارجية.

كذلك من المفيد الإشارة الى أنه قبل أسابيع من اجتياح العراق في آذار ٢٠٠٣، تمكنت حكومة حزب العدالة والتنمية من جمع ست قوى إقليمية هي مصر وإيران والأردن والسعودية وسوريا إضافة لها، في إطار مبادرة "دول جوار العراق" أسفرت عن صدور "إعلان اسطنبول" الذي كان يرمي بوضوح الى تجنب أي هجوم عسكري على العراق، وبقدر ما استندت على التضامن الإسلامي، فأن المبادرة تحولت الى آلية إقليمية للتشاور في شأن إدارة الأزمة العراقية انطلقت من إدراك ذاتي بكون أنقرة قوة قيادية إقليمية في إطار "العثمانية الجديدة" المستندة الى الثقة بالنفس ووعي العلاقة بين المصالح القومية والمصالح الإقليمية لتركيا[١٧] .

وفي إطار تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط عموماً، وذلك أن التعاون الاقتصادي يشجع الاستقرار السياسي برأي السيد احمد داود أوغلو، فقد تم الاتفاق على تأسيس "مجلس إستراتيجي" مع كل من العراق وسوريا على نحو متزامن عام ٢٠٠٨، وعقد اجتماعات مشتركة لمجلسي الوزراء مرتين على الأقل سنوياً يمكن أن يحقق أكبر قدر من التكامل الاقتصادي. يشار في هذا الصدد الى أنه تم توقيع٤٨اتفاقية بين تركيا والعراق تغطي مجموعة واسعة من المجالات–من الأمن الى الصحة، ومن النقل الى الطاقة.

المبحث الثالث: المشكلات التي تجابه العلاقات التركية– العراقية.

ورثت كل من حكومة حزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢ والحكومات العراقية المتعاقبة بعد تغيير النظام السياسي العراق في عام ٢٠٠٣، ثلاث مشكلات رئيسة من شأنها أن تعيق مسيرة العلاقات الإيجابية بين البلدين في حال عدم التعامل معها ومواجهتها بالحكمة والتروي. وهذه المشكلات هي حسب أهميتها للجانب التركي: مشكلة حزب العمال الكردستاني ومشكلة تركمان العراق، ومشكلة المياه. أما تسلسلها وفقاً لأهميتها للجانب العراقي: مشكلة المياه ثم هناك مشكلتان ثانويتان وهما مشكلة حزب العمال الكردستاني وواقع التركمان في العراق وهذا الواقع الأخير لا يجد فيه الطرق تلك، المشكلة التي يمكن أن تجابه تطور العلاقات بين البلدين. ومهما يكن من أمر فأن هذه المشكلات يمكن عرضها في سياقها على النحو الآتي:–

أولاً: مشكلة حزب العمال الكردستاني

أكد رئيس حكومة حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان خلال زيارته الى العراق نهاية شهر آذار ٢٠١١ "أن أهم مشكلة تعترض تعزيز العلاقات بين البلدين هي اتخاذ حزب العمال الكردستاني مقراً له

[١٧] المصدر نفسه، ص٨٧.

في شمال العراق"[18] ومن جانبه حث الرئيس التركي عبد الله غول عند زيارته الرسمية الى بغداد في الأسبوع الأخير من شهر آذار ٢٠٠٩، كبار المسؤولين في العراق الى اتخاذ إجراءات صارمة إزاء حزب العمال الكردستاني، مشيراً أنه في حال حصول ذلك عندها فقط سيرى العراق تعاون جيرانه معه بنسبة مائة بالمائة[19].

وبشأن مكافحة عناصر حزب العمال الكردستاني، توجه وزير الداخلية التركي بشير آتالي الى بغداد للمشاركة في الاجتماع المتعلق بهذا الشأن، حيث يشنون هؤلاء العناصر هجماتهم على تركيا من شمال العراق. وجاء هذا الاجتماع في إطار لجنة ثلاثية تركية- أمريكية- عراقية تم تشكيلها في تشرين الثاني ٢٠٠٨ لمكافحة انفصاليي الحزب المذكور[20]. وتعني هذه اللجنة بمتابعة الموضوع من خلال الاجتماعات الدورية التي يتم فيها تبادل المعلومات الاستخباراتية حول تحركات هذه العناصر لمواجهة نشاطاتها[21].

وغالباً ما تعد تركيا أن آلاف المقاتلين من حزب العمال الكردستاني يستخدمون شمال العراق كقاعدة خلفية لشن عمليات على أراضيها وتهتم سلطة إقليم كردستان العراق بالتغاضي عن أنشطة الحزب ودعم مقاتليه بالعتاد والذخيرة، وتحمل أنقرة حزب العمال قتل ما يزيد عن٣٠ألف شخص منذ انطلاق الحملة العسكرية للحزب عام ١٩٨٤[22].

لذلك ليس من المستغرب أن تقوم القيادات العسكرية والسياسية التركية باتخاذ القرارات، بين الحين والآخر، بالهجوم البري والجوي في شمال العراق حيث يتمركز حزب العمال الكردستاني بقواته وقواعده، ولعل أبرز ما يستوقف المراقب على هامش هذه العمليات العسكرية في شمال العراق هو نجاح الدبلوماسية التركية في لعب ورقة دوافع ما يجري وقدرتها على تحييد العديد من القوى الإقليمية والدولية وتركها أمام خيار الترقب أو دعم العمليات شرط أن تكون محدودة الأهداف والأبعاد، وأن تنتهي بأسرع ما يمكن وهو ما تقوله أنقرة أساساً وعلى لسان كبار قادتها السياسيين والعسكريين هو أن ما يجري له علاقة مباشرة بحماية العراق أرضاً وشعباً ومؤسسات[23]. هذا ويتمثل هدف حزب العمال الكردستاني، بعيد المنال، والذي تعارضه تركيا، هو حل المشكلة الكردية في إطار حقوق الإنسان والديمقراطية مما يعني إعطاء الأكراد حقوقهم السياسية والثقافية.

ثانياً: مشكلة التركمان.

ترتبط هذه المشكلة بصورة مباشرة بقضية كركوك بوصفها من وجهة نظر الأكراد جزءاً من إقليم كردستان العراق التي حاول غزاة المنطقة، وفقاً لتصوراتهم، عبر التاريخ تدمير أماراتها الواحدة تلو الأخرى، حيث

---

[18] جريدة الزمان، العدد ٣٨٥٩، بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠.

[19] جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٠٧٤، بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٤.

[20] جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٠٩٣، بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٢.

[21] جريدة الزمان، العدد ٣٨٥٩، بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠.

[22] الدكتور حسون جاسم العبيدي، حزب العمال الكردستاني (PKK) وأزمة الهوية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، السنة الخامسة، العدد السابع عشر ٢٠١٠، ٢٣-٣٦.

[23] جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٦٨١، بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٥.

يؤكدون أن كركوك كانت عاصمة لأمارة شهرزور الكردية في القرن التاسع عشر، فضلاً عن ذلك فأنهم يصرحون بأن هناك المئات من الوثائق التي تثبت أن كركوك تقع في مركز وقلب كردستان العراق[٢٤].

أما التركمان فهم ينظرون الى كركوك على أنها جزء من تاريخهم الذي يصعب التنازل عنه، حيث يشيرون الى أن أجدادهم قدموا الى العراق أثناء خلافة الأمويين والعباسيين لحاجة الفتوحات الإسلامية لمقاتلتهم الأشداء، ومنذ ذلك الوقت، وعلى وجه التحديد أثناء حكم السلاجقة الذين دخلوا العراق سنة ١٠٥٥ ميلادية، بدأ الاستيطان التركماني لمدينة كركوك، هذا ويرفض التركمان أي استفتاء على مصير كركوك الذي تضمنته المادة (١٤٠) من دستور العراق للعام ٢٠٠٥ النافذ، وكثيراً ما يهتمون الأكراد بالعمل على إعادة تكريد المدينة من خلال استقدام أكراد من خارجها، في الوقت نفسه الذي يؤكدون فيه على امتلاكهم الكثير من الوثائق المحفوظة والشواهد التي تقضي بكردية كركوك[٢٥].

وبخصوص موقف تركيا من هذه القضية فأن عملية إعادة تطبيع الأوضاع في كركوك بالنسبة لتركيا خطاً أحمر التي ترى في ذلك محاولة قد تمهد لأحكام سيطرة الأكراد على المدينة، واحتمالات إلحاقها بإقليم كردستان العراق مستقبلاً، وفي هذا الصدد يصبح من المفيد الإشارة سريعاً لأهم المحددات التي تحكم الموقف التركي من التركمان وكركوك سوية:[٢٦]

أ. هناك روابط تاريخية بين تركمان العراق وتركيا، والتي تعود لقرون طويلة خلت، وهي روابط ترى تركيا أهمية الحفاظ عليها، وعدم المساس بالوضع الديموغرافي للتركمان لمصلحة الأكراد.

ب. من الناحية الإستراتيجية، تمثل كركوك أهمية كبيرة لتركيا وذلك لكونها تحوي نسبة كبيرة من النفط العراقي تقدر بنحو ٤٠ بالمائة عن إجمالي احتياطات النفط العراقية التي تقدر بنحو ١٢ مليار برميل، كما أن ما يقرب من ٥٠% من النفط العراقي يصدر عن طريقها. فضلاً عن أنها تمثل غناءً إستراتيجياً لتركيا يمكنها من خلالها ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني ومهاجمتهم.

ج. من شأن سيطرة الأكراد على كركوك وإلحاقها بإقليم كردستان العراق أن يزيد من قوتهم السياسية والاقتصادية، مما يعني احتمالات مطالبتهم بالانفصال عن العراق وتشكيل دولة كردية مستقبلاً، وهو ما قد يزيد من قوة حزب العمال الكردستاني في علاقته مع تركيا.

لذلك لم يكن غريباً أن تتخذ تركيا موقفاً متشدداً من عملية إعادة تطبيع الأوضاع في كركوك، وقد أكد رئيس الحكومة التركي رجب طيب اردوغان أن بلاده لن تقف مكتوفة الأيدي اذا سيطر الأكراد العراقيون على مدينة كركوك الغنية بالنفط دون أن يوضح ما قد تقوم به أنقرة للحيلولة دون وقوع مثلا هذا السيناريو.

---

[٢٤] **مام جه لال (جلال الطالباني) تقرير العم الى المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني الكردستاني، السليمانية، منشورات مكتب الفكر والتوعية، شباط ٢٠٠١، ص٢٤.**

[٢٥] **آيدن أقصو، السطوح المتصارعة: أصل الصراعات والتدخلات الأجنبية في كركوك، مركز كركوك للدراسات والبحوث، الطبعة الثانية ٢٠٠٦، ص ص١٣٧–١٣٨.**

[٢٦] **خليل العناني، كركوك مدينة على حافة الانفجار، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٩، يوليو/ تموز ٢٠٠٧، ص ص١٧٥–١٧٦.**

ويخشى اردوغان أن يكون الأكراد يريدون إقامة دولة مستقلة في شمال العراق تضم كركوك، وهو ما قد يثير مساعي انفصالية لدى الأكراد الذين يقيمون في جنوب شرق تركيا. في حين تتهم أنقرة الأكراد بتعمد زيادة عددهم في كركوك على حساب العرب والتركمان- وتستطيع تركيا إلحاق أذى كبير بالمصالح الكردية في كركوك اذا اختارت أن تلعب بورقة التركمان وإثارة العنف.

ثالثاً: مشكلة المياه

برزت مشكلة المياه الى الوجود، وأخذت دورها في التأثير على مسيرة العلاقات العراقية- التركية، مع انتهاج تركيا سياسة مائية أثرت كثيراً على العراق، وقد تمثلت تلك السياسة، بقيام تركيا منذ عام ١٩٨٤ تنفيذ مشروعاً تكاملياً ضخماً لتطوير نهري دجلة والفرات والنجد الصحراوي البالغة مساحته ٧٤٠٠٠ كم^{٢}، وهو المشروع المعروف باسم مشروع "غاب"[٢٧]. وقد لخص الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال، في خطاب ألقاه في مؤتمر دولي، الأهداف الموضوعة لمشروع "غاب" بما يلي: "أن مشروع جنوب شرق الأناضول "غاب" هو شبكة ضخمة للري وتوليد الطاقة الكهربائية، وهي تطمح الى بناء احدى وعشرين سداً وسبع عشرة محطة للطاقة الكهربائية، وعلى هذه الشبكة لوحدها، مضاعفة إنتاج تركيا الزراعي مع نهاية القرن بالدرجة الأولى عن طريق زيادة مشاريع الري وإنتاج الطاقة، ونحن نتصور نمواً وسطياً في معدل المنتوج الوطني القائم يبلغ ٧% وتهدف الى خفض نسبة التضخم الى ١٤% في العام ١٩٩٤. ويجب أن تكون نسبة البطالة استناداً الى معايير المنظمة الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في حدود٨,٧%، وينبغي أن ترتفع حصةالمنتجات الصناعية حتى٩٣%من مجموع الصادرات في العام١٩٩٤.

صمم مشروع "غاب" لجعل جزء من البلاد هو ١٠% تقريباً من أراضيها، مخزن قمح للشرق الأوسط بحلول العام ٢٠٠٥، وأكد مختص بعلم الاجتماع من أنقرة أن "عشرة ملايين نسمة ستقطن هنا، وهذا ضعف عدد السكان الحاليين"[٢٨].

وشرح الدكتور سيفي تاسان، مدير معهد البحوث في السياسة الخارجية آنذاك قائلاً "ستمضي احتياجات المياه أكبر فأكبر، ومشروع "غاب" يعني بيع المياه بصيغ أخرى" الأمر الذي أكد أسوأ المخاوف العراقية والسورية.

ومع أنجاز هذا المشروع تناقصت كميات المياه الواردة الى العراق تدريجياً الأمر الذي تسبب في التدهور السلبي للحياة الزراعية والاقتصادية فيه.

ولقد دأب المسؤولون الأتراك على ترديد وجهة النظر الرسمية التركية القائلة بأن "دجلة والفرات ثروة قومية خاضعة للسيادة التركية وحدها" أي أنهما نهران تركيان عابران، كما أن الأتراك يعدون (نهري دجلة

[٢٧] جي. أ. ألن وشبلي ملاط، المياه في الشرق الأوسط: المساحات القانونية والسياسية والاقتصادية، ترجمة محمد أسامة القوتلي، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، ١٩٩٧، ص٢٥٨.

[٢٨] نقلاً عن المصدر نفسه، ص ص٢٥٦-٢٥٧.

والفرات نهرين عابرين للحدود الجغرافية، وأن القانون المتعلق باستخدام المياه العابرة للحدود، وغير المخصصة للملاحة لا يزال قيد التطور، بغية إعداد وثيقة إطارية، الا أن هذا القانون لم تتم صياغته بشكل كامل بعد)[٢٩].

ويؤكد الأتراك أن ليس هناك قوانين تجبرهم على اقتسام ما يسمونه مجاري المياه العابرة للحدود، فتركيا تفرق بين مجاري المياه الدولية، والمجاري التي تمر عبر الحدود مثل نهري دجلة والفرات، وهذا يعني أنهما نهران تركيان، ولتركيا الحق في التصرف بمياههما الموجودة في الأراضي التركية[٣٠].

أما العراق (وكذلك سوريا) يعتبر حوضي دجلة والفرات أنهما حوضان منفصلان كونهما كيانين منفصلين، وأن تركيا لم تعدهما سابقاً حوضاً واحداً. وهكذا تسعى تركيا الى استخدام المياه كورقة ضغط للتأثير على العراق لضمان حصولها على النفط باستمرار وفق معادلة مقابلة النفط بالمياه[٣١].

هذا وقد أكد وزير الموارد المائية العراقي عبد اللطيف جمال رشيد، حول تأثير السدود التركية (والسورية) في خفض حصة العراق من المياه، خلال مشاركته في المؤتمرات الدولية ذات العلاقة بمشكلة المياه[٣٢].

الخاتمة

نخلص في ضوء ما تقدم أن رفض تركيا التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية تمهيداً لغزو العراق عام ٢٠٠٣، كان بمثابة الكاشف للاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية استناداً الى نظرية العمق الإستراتيجي التي وضعها الدكتور احمد داوود أوغلو منذ تسلم حزب العدالة والتنمية زمام الأمور في تشرين الثاني ٢٠٠٢، والتي تنهل مقاربة الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال استحضار إرث القوة العظمى العثماني وإعادة تعريف مصالح البلاد القومية والإستراتيجية، ما يقود الى ضرورة النظر الى تركيا بصفتها كونها قوة إقليمية كبرى تتحرك دبلوماسيتها النشطة في اتجاهات عدة محورها الانخراط المتزايد في شؤون الشرق الأوسط على قاعدة التقارب مع العرب والمسلمين.

وخلافاً لموقف اردوغان الذي رفض التعاون مع الغزو الأمريكي للعراق فأن أوزال قد أبدى تعاوناً كبيراً خلال حرب الخليج المتعلقة بتحرير الكويت عام ١٩٩١ والذي عكسه الدعم السياسي والاقتصادي التركي للحملة العسكرية الأمريكية، فقد عززت تركيا عقوبات منظمة الأمم المتحدة على العراق من خلال وقف تدفق صادرات النفط العراقي عبر خطوط الأنابيب التركية، ونشرت ١٠٠ ألف جندي على الحدود العراقية، وسمحت للولايات المتحدة الأمريكية بشن غارات على العراق من القواعد التركية، ولاشك أن هذه الشراكة التركية مع واشنطن قد كبدت تركيا ثمناً باهضاً عقب هذه الحرب منها رسوم خط الأنابيب، والتبادل التجاري الضائع مع العراق خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي.

---

[٢٩] الدكتور طارق المجذوب، العلاقات العربية– التركية الراهنة، (التعاون العربي– التركي في مشاريع البنية التحتية: المياه والطاقة الكهربائية)، مجلة المستقبل العربي، العدد ١١٨، تشرين الأول ١٩٩٤ بيروت، ص ص٨٠–٨١.

[٣٠] الدكتور زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، ص١٣٠.

[٣١] الدكتور سعد حقي توفيق، العراق وسياسة حسن الجوار تجاه تركيا وإيران، مجلة العلوم السياسية تصدر عن كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد، العدد ٤١، السنة ٢١، تموز– ك ١–١–٢، ص ص٣٠–٣١.

[٣٢] جريدة الحياة، العدد ١٥٥٥٩، بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٧.

كما أن دبلوماسية اردوغان تظهر مفارقة صارخة اذا ما قورنت مع الدبلوماسية الكمالية التي يبدو أنها قد تجاوزها تقادم الزمن شأنها في ذلك شأن الإيديولوجيات الشمولية المنهارة في الاتحاد السوفيتي سابقاً وفي بلدان شرق أوروبا. فالمدرسة الكمالية لم تكن لتمارس دوراً نشيطاً في الشرق الأوسط، بل كانت تعمل لتجنب دبلوماسية فاعلة في هذه المنطقة للتأكيد على انتمائها الى حضارة وحداثة الغرب، وتنظر الى الشرق الأوسط أنه يمثل منطقة مصدرة للمشاكل يتعين الابتعاد عن التورط فيها.

ونتيجة للاضطرابات التي أعقبت غزو العراق، وجدت تركيا نفسها منساقة الى الانخراط بصورة أعمق في قضايا الشرق الأوسط، فقد أصبح العراق ساحة مفتوحة لتنامي الإرهاب، وتوسعت دائرة النفوذ الإيراني في العراق، وتوجه الأكراد في إقليم كردستان العراق نحو تحقيق حلم دولتهم المستقلة، وعودة حزب العمال الكردستاني التركي نشاطه المسلح في كانون الثاني ٢٠٠٥ وشن عمليات دامية متكررة داخل الأراضي التركية جنوب شرق الأناضول معتمداً الى حد كبير على القواعد الخلفية التي أقامها في جبال قنديل شمال العراق.

إزاء هذه التطورات، ازدادت مشكلة كركوك تعقيداً بعدما عاد اليها خلال السنوات الماضية مئات الآلاف من الأكراد الذين طردوا من المنطقة خلال حملة التعريب التي نفذها النظام العراقي السابق في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ويسعى الأكراد الى جعل كركوك عاصمة الإقليم، فيما تريد أنقرة الحفاظ على وضع يسمح باستمرار التوازن القائم بين الأقليات في المدينة وحماية حقوق التركمان.

وعموماً فأن حكومة حزب العدالة والتنمية اتخذت موقفاً بدت فيه أنها أكثر استعداداً لاستيعاب الأكراد وتأدية دور الشقيق الأكبر حيالهم، فيما كان الموقف الكمالي يعارض بشكل قاطع مجرد إقامة حوار معهم، ولا شك أن الواقع الاقتصادي على الأرض حيث الاستثمارات التركية بمليارات الدولارات في المنطقة الكردية عن العراق تؤكد الحاجة الى انتهاج سياسة مرنة ومنفتحة بعدما صارت تركيا الشريك التجاري الأساسي لشمال العراق.

وحول مشكلة المياه فأن التصريحات السابقة بخصوصها لم نعد نسمعها ولا ترديدها على لسان أقطاب حكومة حزب العدالة والتنمية. حيث دأب المسؤولون الأتراك على ترديد وجهة النظر الرسمية القائلة بأن دجلة والفرات ثروة قومية خاضعة للسيادة التركية وحدها.

ويبدو أن مشكلة المياه هذه في طريقها للمعالجة المشتركة من خلال التعاون التركي– العراقي، وهذا ما أكده الرئيس التركي عبد الله غول لرئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي أثناء زيارته الى تركيا خلال الأسبوع الأول من شهر حزيران للعام الحالي ٢٠١١، حيث تعهد كول بعقد اتفاقية جديدة لحل مشكلة المياه مع العراق وذلك بعد إجراء الانتخابات التركية. ونظراً لفوز حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات فأن معالجة هذه المشكلة أصبحت مجرد وقت.

The Tendencies of the Turkish Foreign Policy

Instructor:
Sattam Hussein Alwan

Abstract

The tendencies of the Turkish Foreign Policy after 2002 came in the scope of "Othmani New Ages" based on the theory of "Strategic Depth" that was formed by Dr. Ahmed Dawood Oglo and reflected first by the rejection of Turkey to cooperate with Washington to invade Iraq in 2003, and then the similar Turkish situations were followed that assured their positive intentions in spite of the three problems that accompanied it: the problem of the Turkish Kurdistan Labor Party, the problem of companies in Iraq, and water problem.

The research deals with these three directions and the ability of Governments of the two countries, Turkey and Iraq, to comprehend these problems and solve them by the mutual cooperation with more flexibility and openness.